



تأليف:  
د. أحمد عبيد بن دغر

( الحلقة الأولى )

■ لاتزال الحقبة التاريخية التي احتضنت اشكالات وإرهاصات وقضايا الثورة اليمنية بحاجة الى الباحثين التاريخيين الموضوعيين، القادرين على نقل الوقائع والاحداث التاريخية من حالة الذكريات والكتابات الصحافية والانشائية التي تخضع للسياسات اليومية والمناسباتية الى مرحلة البحث العلمي والدراسة الأكاديمية..

عرض/ توفيق عثمان الشرعبي

# اليمن

## تحت حكم الإمام أحمد

أما ما يتعلق بالقروض والمساعدات الخارجية فقد أوضح الدكتور أحمد عبيد بن دغر أن صراع القوى وسياسة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية جعل اليمن محطة من محطات هذا الصراع بفضل موقعه الاستراتيجي وثرواته المعدنية المرتقبة، وسوقه التجاري، ولهذا أدرك الإمام حاجته لإقامة علاقات تعاون متوازنة مع أطراف هذا الصراع، وحاجة هذه الاطراف الى موطن قدم في اليمن، منوهاً إلى أن الإمام قد تمكن من استثمار هذه العلاقات في الحدود التي كان يريدتها وبالمدى الذي ذهبت اليه.

مشيراً إلى أن القروض والمساعدات شكلت مصدراً وحيداً لمشاريع التنمية التي بدأ الأئمة تنفيذها بعد انقلاب ١٩٥٥م، فقد بلغ حجم القرض السوفيتي لليمن مائة مليون روبل استخدم منها ٦٠ مليون روبل لإنشاء ميناء الحديدية.. وقد توجس الامريكيون خيفة من المساعدات السوفيتية لليمن فبادروا بتقديم المعونات الى اليمن وقد بلغت ١٦,٦٠٠ مليون دولار وصدت لتنفيذ طريق وسد في تعز ودخل الصيبنون على خط المنافسة بين السوفييت والامريكان من خلال قرض بلغ حجمه ٧ ملايين فرنك فرنسي لتنفيذ طريق الحديدية - صنعاء.

### الطرقات

كما قدم الكتاب في فصله الاول صورة واضحة عن واقع الطرق التي كانت عبارة عن مسالك ودروب قديمة تستخدمها قوافل الجمال والبغال والحمير، وهي طرق ومرمرات يكاد بعضها محفورا في الصخر، تمر على حواف الجبال، وتتولى حول سفوحها، مارة بالكتل الصخرية الضخمة المستنثة، وهي بقدر وعورتها تضيق أحيانا بحيث لا تسمح بمرور أكثر من عربة بالإضافة الى الطرق الترابية التي قدرت بـ ٦٠٠ - ٧٠٠ كم، أنشأها الاتراك لأغراض عسكرية، وقد كان السفر من تعز الى صنعاء يستغرق بالسيارة يومين تقريبا.

واعتبر المؤلف حرص الإمام على إبقاء الطرق بحالتها تلك حتى لا يسهل استخدامها عند أية محاولة لغزو خارجي، وحتى يصد عن اليمن الزائرين في إطار نظرتة الانعزالية.

### الموانئ والمطارات

وأما الموانئ فقد كانت عبارة عن أحواض صغيرة تستخدم لأغراض الصيد وكان ميناء الحديدية أفضلها رغم حاله السيئ حتى نهاية الخمسينات وبسبب حالة الموانئ اليمنية يؤكد المؤلف محدودية اتصال اليمن بالعالم الخارجي، وكذلك هي حال المطارات التي كانت جميعها ترابية ورغم أنه كان هناك خدمة جوية غير منتظمة بين عدن وصنعاء وتعز والحديدة وبدأت شركات الطيران الإفريقية ترسل رحلات جوية الى جدة والقاهرة.. الخ، إلا أن هناك حالة من الحذر الشديد لدى الإمام، فإزداد حركة الطيران تعني المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وتعني المزيد من الوفود العربية والأجنبية، وتعني المزيد من الحاجة الى تعليم يمينيين يساعدون في تأدية المهام الجديدة في المجال الجديد.

### الاتصالات

ووقف المؤلف في الفصل الاول من كتابه أيضاً على واقع الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه، فبالنسبة للاتصالات فهي لم تشهد أي تطور يذكر منذ رحل العثمانيون عن اليمن حتى ١٩٥٧م عندما جرت عملية اصلاح استهدفت تحسين أداء الشبكة اللاسلكية فربطت صنعاء وبيروت ومحطة تعز بعدن، وهذا ما كان يجعل اليمن معزولة عن العالم الخارجي.. أما وسيلة البريد فيشير المؤلف الى أن البريد كان ينتقل من وإلى عدن بالسيارات الى تعز، وهناك يتم الفرز وكثيراً ما يتم فتح الرسائل وفتح محتوياتها، وهذه العملية كانت تستغرق أياماً أخرى، ثم يتم نقله إلى أرجاء اليمن عن طريق البغال والحمير وكذا الحال بالنسبة للبريد الصادر..

### الكهرباء والمياه

أما الكهرباء فقد كانت تقتصر على دور الحكومة منذ عام ١٩٢٦م، حيث كانت قصور الدولة في تعز «التنصر، العرضي» قد أضيئت وكان بالإمكان رؤيتها منارة ليلاً وبعد ذلك بسنوات أخذ بعض المواطنين يستخدمون مولدات كهربائية لغرض الإنارة، ولم يتغير الحال كثيراً حتى عندما نقل الإمام عاصمته إليها، ولم يختلف حال صنعاء كثيراً عن تعز في مجال الكهرباء، وفي نهاية الخمسينيات كانت هناك فرصة لتحسين الخدمات، استغل الإمام بعضها ورفض بعضها الآخر بحجة أن ليس فيها مكسب للحكومة أو أنها باهظة التكاليف.

ويبدو الحال - حسب المؤلف - أكثر سوءاً في مجال شبكة المياه.. حيث كانت تنقل عن طريق السواقي الى الخزانات التي بناها الإمام لاستقبال المياه ومن ثم يتقل الى بعض البيوت عن طريق الأنابيب، أما غالبية سكان المدينة فكان عليهم الحضور الى مكان الخزانات، ويشبه هذا الحال حال تجمع النساء في القرى حول بئر المياه.

### الصحة

وبالنظر لكون الوضع الصحي في أي بلد يتناسب طردياً مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كما يتناسب أيضاً مع درجة الوعي الشعبي والتنظيم الحكومي، فإن المؤلف يؤكد أنه لم يكن لدى الإمام سياسة مرسومة للعناية بصحة المجتمع والقضاء على الأمراض التي تصدح الألاف سنوياً من الكبار والصغار.

مشيراً في تناوله لمجال الصحة في فترة حكم الإمام أحمد إلى أن وزارة الصحة التي أنشئت في عام ١٩٥٧م كان بها ثلاثة موظفين فقط هم الوزير ونائبه والمحاسب، وليس بها أقسام ولا فروع، ويرتبط بها جميع المستشفيات وعددها ستة أكبرها مستشفى تعز، حيث يقم الإمام في عاصمته الإدارية، يليه مستشفيات، صنعاء، الحديدية، ذمار، إب، حجة الى جانب مركز صحي واحد في العاصمة، ويقول المؤلف: قد يكون من باب المبالغة وصف هذه المرافق الصحية جميعها بالمستشفيات، لأن هذا العدد كان بمثابة عدد من المباني القديمة بني بعضها في عهد الاتراك وبقيت على حالها في عهد الإمام يحيى، ولم تحظ الا بالقليل من الاهتمام في عهد الإمام أحمد.

وبعد أن قدم المؤلف شرحاً مفصلاً عن واقع هذه المستشفيات التي لم يكن فيها سوى ٣٠ طبيباً فقط أي بمعدل طبيب لكل مائة وسبعة وستين مواطناً خلص الى أن وزارة الصحة لم تكن مؤهلة لأي عمل حقيقي يمكنه خلق شروط أفضل لتطوير هذا النوع الحيوي من الخدمات الاجتماعية وكانت هناك حالة من الفوضى وسوء التنظيم، حتى إن الامر يبلغ أحيانا الى حد توقف صرف ممرات الاطباء الاجانب فلا يجدون وسيلة للحصول على حقوقهم سوى الاضراب.

### العمران

وختم المؤلف الدكتور بن دغر الفصل الاول من كتابه «اليمن تحت حكم الإمام أحمد» بتناول الواقع العمراني في تلك الفترة مركزاً على مدينة صنعاء لأهميتها وجاذبية وجمال عماراتها ثم استعرض المجال العمراني في تعز باعتبارها عاصمة سياسية للدولة ثم عرج على مدن تهامة..



ويعد كتاب «اليمن تحت حكم الإمام أحمد» مؤلفه الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام من الكتب القليلة التي تناولت فترة حكم الإمام أحمد بطريقة أكاديمية يُحتذى بها إذا أردنا الكتابة التاريخية التي تقودنا الى تفاصيل وعينا التاريخي كون الباحث قد التزم بشروط البحث العلمي وبذل السنوات لجمع المعلومات والوثائق، والدوريات والمراجع والمذكرات التي تناولت أوضاع اليمن في تلك الفترة.. وقد قسم الدكتور بن دغر كتابه الى قسمين: الاول ويشمل دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد جعله ثلاثة فصول.. أما القسم الثاني: فقد خصصه لدراسة الاحداث السياسية وقد اشتمل على ستة فصول.. ونظراً لأهمية ما احتواه هذا الكتاب الصادر عن مكتبة «مدبوي» بـ ٣٠٦ صفحات في طبعته الاولى من معلومات وحقائق وأحداث ارتأت صحيفة «الميثاق» الاحتفاء مع قرانها الكرام بالعيد الـ ٤٨ لثورة سبتمبر باستعراض فصول هذا الكتاب القيم الذي نقل الواقع المناوئ للحكم الكهنوتي البائد وتقديم ما تيسر من مادته المكتفة والعقيمة التي قدمت واقع اليمن تحت حكم الإمام أحمد. وقد أشار الدكتور بن دغر في مقدمته للكتاب إلى أن الظروف اقتضت عهد الإمام أحمد السياسية وأيام حكمه ينهر من الدماء وبجرعة من العنف السياسي الذي لم تشهد له اليمن مثيلاً في تاريخها فقد استمر طيلة حياته يسوس الشعب اليمني في خط متصاعد من العنف والقمع، فالغاية عنده تبرير الوسيلة ولأن الغاية هي الدفاع عن العرش والنهج «اليحيوي - الاحمدي» لذلك أصبحت كل الوسائل عنده مشروعة ومباحة.. ومن أجل التعرف على واقع المجتمع إبان حكم الإمام أحمد فقد انطلق المؤلف من الحقيقة التي تنص على «أن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدور الأكثر أهمية في صناعة الاحداث، حيث خصص الفصل الاول من الكتاب للأوضاع الاقتصادية وقد اشتمل هذا الفصل على:

الموقع والتضاريس وذكر فيه الموقع والتسمية والمساحة وعدد السكان والمناخ والسهول والجبال والقيعان، والوهاد الهضاب والوادية والصحارى..

### الزراعة

كما تناول في هذا الفصل الزراعة في تلك الفترة كونها تمثل المجال الرئيس لنشاط السكان، فهناك ٨٨,٦٪ من السكان يعيشون في الريف منهم ٦٧,٣٪ يعملون بالزراعة.. إلا أنه كانت تواجههم صعوبات كثيرة ناجمة عن التخلف الموروث قرياً بعد آخر، وهذا التخلف يمكن رؤية مظاهره ببساطة في وسائل الانتاج الزراعي وأساليبه، فأدوات العمل الحديثة غير متاحة، إلا للقليل من ذوي المكنة، والمال من الأمراء وكبار الملاك، فالغالبية العظمى من الفلاحين المالكين وغير المالكين لا يستطيعون شراءها..

وأكد المؤلف أن اليمن بلد يمكنه الاكتفاء الذاتي زراعياً ولكن ذلك يصدق نظرياً فقط وخصوصاً لأن اقتصاد البلاد يدار وفقاً لأسس عارضة، بل ومتخلفة.. فالإكتفاء الذاتي ممكن إذا ما تم توزيع المنتج على نحو عادل، وهيئات أن يحدث ذلك في ظل نظام الأئمة.. حيث كان يتم تصدير بعض من المنتج الزراعي الى الخارج بهدف الحصول على العملات الصعبة، دون الالتفات الى أن قطاعات واسعة من الشعب تحتاج الى هذه الكميات المنتجة حتى من بين الفلاحين الذين يجوزون على مساحات صغيرة قليلة الخصوبة، فهؤلاء بالكاد يحصلون على ما يسد رمقهم ويبقيهم على قيد الحياة.

وأشار الدكتور بن دغر الى سوء وتخلف إدارة الأئمة لاقتصاد البلاد.. حيث كانوا يحرصون على جباية الضرائب وملء خزاناتهم بالتقود الفضبية والذخبية، دون أن يلزموا أنفسهم بتقديم أية خدمات للمجتمع.

كما استعرض المؤلف في هذا الفصل الصناعات التقليدية وبعض الحرف اليدوية والتي قوضتها المنتجات المستوردة الاقل ثمنًا والاجود صنعاً، أما الصناعات الحديثة فقد اصطدمت بالسياسات الانعزالية للإمام الذي كان يخشى كل محاولة للتجديد مهما قل حجمها، وصغر شأنها.

### التجارة

وبخصوص التجارة فقد خلّص المؤلف الدكتور أحمد عبيد بن دغر الى أن الصادرات اليمنية انحصرت في بضع سلع زراعية بينما قائمة الواردات طويلة وتكاد تشتمل على كل شيء، وبالنسبة للتجارة الداخلية ومؤسساتها فقد وقف المؤلف على الاسواق التي كانت منتشرة في المدن والريف والتي كانت تعج بالبضائع المحلية والمستوردة وكان واسطة التبادل اجمالاً هو النقد.. ولكن اليمن في حقيقة الامر ليس له نقد معين فيتعامل الناس به، ولم يهتم الأئمة بهذه المسألة، ولذلك تعامل الناس بريال «ماريا تريزا» النمساوي وكانت العملة شبه الرسمية للأئمة وبسبب ندرة النقد المتداول منه فإن الناس كانوا يلجأون للمقايضة ولا تحكم التجارة قوانين وبنوان كما يفترض أن تكون، أو كما هو معمول به في بعض البلدان العربية والاسلامية، ولذلك كانت تتحكم الهواء ويسود الجشع لدى التجار..

كما بين المؤلف أن الأمراء والأتراك يحكروا السلطة السياسية فحسب، بل انهم كانوا يحكروا اقتصاد البلاد أيضاً، وأنموذج ذلك يظهر بوضوح في مجال التجارة.. فالإمام كما يجمع معظم المؤرخين اليمنيين وغيرهم هو المالك الحقيقي لشركة الجبلي للتجارة وهي المؤسسة التي كانت تقوم بمعظم عمليات التجارة الداخلية والخارجية شراءً وبيعاً واستيراداً وتصديراً.

### المالية

كذلك بين المؤلف في الفصل الأول من الكتاب الجانب المالي لحكم الإمام أحمد الذي كان التخلف فيه حلقات يرتبط بعضها ببعض، فكما أنه لا توجد عملة رسمية في البلاد، لا توجد بنوك أو مؤسسات رسمية مالية، تدير السياسة المالية للدولة. وكانت كل المحاولات التي استهدفت إنشاء بنك مركزي في اليمن أو مؤسسات نقدية قد انتهت في الفشل..

### الضرائب

أما الضرائب فإيراداتها كانت من أسرار الدولة، التي لا يحق الحديث عنها، وحكومة الإمام لا تصدر أي بيانات إحصائية أو سنوية يمكن من خلالها التعرف على حجم الضرائب ونظام تحصيلها وطرق استخدامها.. وبخصوص ضرائب الجمارك المتمثلة بضرائب الصادرات والواردات فقد أورد المؤلف تفاوتاً في مقدارها بواقع ١٠ - ٣٠٪ حسب المصنوعات

والمنتجات والانواع وحسب موانئ الوصول.. أما ضرائب الاطيان «العشور» فكانت على النحو التالي:  
ضريبة النفوس والرؤوس ٣٪ ضريبة خيرية وكذلك ضريبة النخل وضريبة خاصة للقات..

ضريبة الارض التي تروى بمياه الامطار بواقع ١٠٪.  
ضريبة الارض التي تروى بمياه الآبار بواقع ٥٪.

زكاة المشية وهي لا تدفع عيناً بل نقداً:  
- بقشتان على كل رأس ماعز.  
- عشر بقش على كل بقرة.

- ريال على كل رأس إبل غير مستخدم في النقل التجاري.  
- ريالان ونصف على كل رأس إبل مستخدم في النقل التجاري.

إضافة الى أن هناك نسبا يقوم المأمور بأخذها لنفسه، وللملحقين به مقابل الخدمات التي يقدمها للدولة، وفي تقدير هذه النسبة مجال واسع للحيف والظلم بطبيعة الحال.. وهناك سلسلة من الإجراءات لجمع زكاة الاراضي والحيوانات والقات وردت في الكتاب «كالمختمين» و«الكاشف» وعملية «البدل».

وأشار المؤلف الى أنه في حال عجز المواطنين عن الدفع أو رفضوا تقديرات المحتمنين والكاشفين فإن الإمام يرسل جنوده ليحتلوا بيت

المواطن العاجز عن الدفع او الرافض، وينهوا على فراشه حتى ولو كان غائباً، وتستمر هذه الحالة حتى يسد المواطن ما عليه.. ويؤكد المؤلف على أن نظاماً ضريبياً كهذا، يأخذ من المواطنين الكثير ولا يعطيهم شيئاً، علاوة على أنه في الأساس نظام مجحف، وقد دفع بمتوسطي وقرقاء الفلاحين الى ترك الارض والهجرة بحثاً عن ظروف أفضل للحياة..

وتطرق الدكتور أحمد عبيد بن دغر الى أن حدود العلاقة بين مال الإمام ومال الدولة كانت غير واضحة، فكل ما هو مال للدولة هو حق للإمام، وكانت الضرائب لا تذهب الى خزينة الدولة وكان الإمام يستمتع بالاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الاموال وخزنها في قصره مهما كانت حاجة البلاد اليها ماسة.

مشيراً الى أن أمر إنشاء وزارة مالية استغرق ثلاثين عاماً حتى يفتتح الأئمة بإنشاء هذا الجهاز المهم الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الدولة، ومع ذلك فقد ظل هذا الجهاز منذ إنشائه عام ١٩٤٨م وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م أشبه بإدارة خاصة للأملك، وقد ترك دون صلاحيات تذكر، أو أن صلاحياته قد حددت في جباية الضرائب وحفظها في خزائن الإمام.

القروض والمساعدات

